

الخطاب الرئاسي لمحمد اقبال

الخطاب الرئاسي الذي القاه الدكتور محمد اقبال في المؤتمر السنوي
لحزب الرابطة الاسلاميه لعموم الهند المنعقد في اله آباد عام ١٩٣٠م

تعريب : السيد جاسم محمد تقى

اسلام آباد -

ايها السادة !

اننى سمتن جدا لكم على ما اوليتمونى من شرف دعوتى لرئاسة مداولات
المؤتمر السنوى لحزب الرابطة الاسلاميه لعموم الهند في واحدة من اخرج اللحظات
في تاريخ الفكر والنشاط السياسي الاسلامى في الهند . وليس لدى ادنى شك
ان هذا الاجتماع العظيم يضم رجالا تفوق خبرتهم السياسية خبرتي، واكن
لمعرفتهم فى القضايا اقصى احترام و تقدير . و عليه فمن غير اللائق من جانبي
أن ادعي ارشاد حفل مثل هولاء الرجال الذين اجتمعوا هذا اليوم لاتخاذ قرارات
سياسية هامة . و اننى لا اقود أى حزب، كما انا لا اتبع زعيما سياسيا معيناً .
وقد افنيت زهرة حياتى فى دراسة الاسلام وقانونه و نظريته السياسية و تراثه
و تاريخه و أدبه . ان هذا الاتصال المستمر بروح الاسلام، كما كشف نفسه
بمرور الزمن، قد و هبنى على ما اظن نوعا من البصيرة فى اهميته كحقيقة عالمية .
وفي ضوء هذه البصيرة، سهما كانت قيمتها، وفى الوقت الذى نفترض فيه ان مسلمي

المهند مضمون على الالتزام الحقيقي بروح الاسلام، فاني اقترح، بدون ان ارشدكم في قراراتكم، على ان احاول القيام بالمهمة المتواضعة و هي ان اقرب بوضوح إلى ضمائركم المبدأ الاساسي الذي اعتقد - من وجهة نظري - انه لا بد وان يحدد الصفة العامة لهذه القرارات .

الاسلام و القومية

لا يخفى على احد ان الاسلام الذي يعتبر كفكر اخلاقي يضم اليه نظام حكم معين، واعنى بذلك التركيب الاجتماعي، الذي صيغ بنظام قانوني، واعم بحيوية افكار اخلاقية معينة، كان العامل الرئيسي البناء في حياة مسلمي الهند . لقد زود الاسلام افراده بالعواطف الاساسية، والولاء التي وحدت تدريجيا الافراد والمجموعات المتفرقة، وحولتهم اخيرا الى امة معرفة جيدا، تتمتع بضمير اخلاقي خاص بها . والحقيقة لا نغالي القول اذا قلنا ان الهند ربما هي الدولة الوحيدة في العالم طبق فيه الاسلام بافضل صورة باعتباره قوة موحدة للشعب . ان بنية الاسلام كمجتمع في الهند وفي الاماكن الاخرى يعود كليا تقريبا الى اعتبار الاسلام كثقافة تستمد طموحها من افكار اخلاقية معينة . ان ما أعنيه هو ان المجتمع الاسلامي بتجانسه الممتاز، ووحدة الداخلية، قد نما الى ما هو عليه الآن تحت ضغط القوانين و المؤسسات المرتبطة بالثقافة الاسلامية . ان الافكار التي نشرها التفكير السياسي الاوربي، تقوم الآن بتغيير نظرة الجيل الاسلامي الحالي في الهند و خارجها بصورة سريعة . ان شبابنا المتأثر بهذه الافكار تواق الى رؤيتها كقوى حية في بلدانهم الخاصة دون تقدير ماهية الحقائق التي ادت الى تطور هذه الافكار في اوربا . فقد فهمت المسيحية بأوروبا كنظام رهباني بحث الذي

تطور في شكل مؤسسة كنيسية . ان احتجاج لوثر قد وجه ضد هذه المؤسسة الكنيسية و ليس ضد أى نظام للحكم ذى طبيعة علمانية، و ذلك بسبب بسيط وهو انه لم يكن هناك أى نظام حكم مرتبط بالمسيحية، و لذلك كان لوثر على حق في الثورة ضد هذه المؤسسة، بالرغم انه - على ما اعتقد - لم يدرك انه فى ضوء الظروف الشاذة التي كانت سائدة في اوربا، فان ثورته فى النهاية ستعني ابدال علم الاخلاق الشامل الذى جاء به المسيح بنمو العديد من المبادئ الاخلاقية الاقليمية، و بالتالى بنمو انظمة اخلاقية ضيقة . و هكذا فان نتيجة الحركة الفكرية التي قام بها بعض الرجال من امثال روسو ولوثر، كانت تقسيم الفكر الواحد الى افكار عديدة غير متناسبة، و تحويل النظرة الانسانية الى نظرة قومية، و هذا بدوره يحتاج الى أساس اكثر واقعية مثل اصطلاح "الوطن"، و ايجاد تعبير من خلال انظمة حكم متعددة مستمدة من افكار الوطنية، اى على اساس المبدأ القائل ان رقعة الارض هي المبدأ الوحيد للتضامن السياسي . و اذا نظر المرء الى مبدأ الدين، باعتباره مهتم كليا بالعالم الآخر، فان ما حدث للمسيحية فى أوربا هو امر طبيعي جدا . فقد بدلت التقييم الاخلاقية للمسيح بانظمة قومية للاخلاق و نظام الحكم . و عليه فقد توصلت أوربا بالتالى الى استنتاج ان الدين هو من شؤون الفرد و ليس له علاقة بما يسمى بحياة الانسان الدنيوية . و الاسلام لا يقسم وحدة الانسان الى ثنائية متضاربة للروح و المادة . ففي الاسلام يعتبر الله والكون والروح و المادة و الكنيسة و الدولة، كلاً لا يتجزأ . فالانسان ليس مخلوقا فى عالم مادي يجب ان ينكر فى مصلحة عالم الروح الواقع فى مكان آخر . فالاسلام يؤمن ان المادة هي عبارة عن روح ادركت ذاتها فى اطار بعد الزمان و المكان . وقد قبلت أوربا بشوية الروح و المادة دون دراسة تمحيصية، و ربما تأثرت فى ذلك بالافكار المانوية، ان كبار مفكريها يدركون

اليوم هذا الخطأ الذي حدث منذ البداية ، الا ان زعمائها يقومون باجبار العالم بصورة غير مباشرة على قبول ذلك كعقيدة مسلم بها . و عليه فان هذا الفصل الخاطي بين المادة و الروح قد اثر بصورة كبيرة على الافكار الدينية و السياسية الاروية، الامر الذي ادى الى عزل الكنيسة كليا عن الحياة في الدول الاروية . و كانت نتيجة ذلك تكوين عدة دول غير منظمة في علاقاتها المتبادلة يكتنفها المصالح الاقليمية لا الانسانية . وان هذه الدول الاروية غير المنظمة، بعد ان داست الايمان المعنوي و الديني للكنيسة، تشعر هذه الايام بالحاجة الى اوربا المتحدة، اى بالحاجة الى الوحدة التي ساحتها المؤسسة الكنيسية المسيحية في الاصل، و لكن بدلا من تجديد بنائها في ضوء سبداً المسيح في الأخوة الانسانية ، فانها حطمت هذه الوحدة نظرا لطموح لوثر . ان لوثر في العالم الاسلامي هو ظاهرة مستحيلة و ذلك لعدم وجود مؤسسة كنيسية فيه شبيهة بتلك المؤسسات المسيحية في العصور الوسطى تسمح المجال لظهور شخص يقوم بتحطيم قيمها . ولدنا في عالم الاسلام نظام حكم عالمي نؤمن بان سباده قد اوحيت و لكن هيكل هذا النظام يحتاج في هذه الايام الى تعديلات جديدة نظرا لاحتياجاتنا القانونية التي تمخضت عن اتصالنا بالعالم الحديث . ولا اعرف ما ذا سيكون المصير النهائي للفكر القومي في العالم الاسلامي . هل الاسلام سيستوعبه و يحوله كما احتوى و حول من قبل، العديد من الافكار المعبرة عن قيم روحية مختلفة، او ان يسمح لتحويل جذري في تركيبه بقوة هذا الفكر؟ ان ذلك امر من الصعب تنبؤه . و قد كتب لي مرة الاستاذ وينسك من ليدن (هو لندا) يقول : ” يبدو لي ان الاسلام يدخل في ازمة اجتازتها المسيحية منذ قرن من الزمن . والصعوبة الكبرى هي كيف يمكن انقاذ أسس الدين في الوقت الذي يجب التخلي فيه عن العديد من المصطلحات

البالية . و يبدو لى انه من الممكن القول ان النتيجة التي سنتنظر المسيحية هي اقل مما ستكون بالنسبة للاسلام، . ان الفكر القومي في هذه اللحظة يضمن طابع العنصرية على نظرة المسلمين و هذا يؤدى بالتالي الى التضاد مع الاعمال الانسانية للاسلام . و ارجو ان لا تؤاخذونى على هذا النقاش العلمى ولقاء خطاب في مؤتمر الرابطة الاسلامية لعموم الهند، اخترتم رجلا ليس يأسا من الاسلام كقوة حية فعالة لتحرير نظرة الانسان من الحدود الجغرافية، اسانا يؤمن بان الدين هو قوة ذات اهمية عظمى في حياة الافراد و الدول، والذي يؤمن اخيرا بان الاسلام هو مصير فى حد ذاته، ولن يخضع لاي مصير آخر. ان مثل هذا الانسان لا يستطيع ان ينظرالى الاسور الا من وجهة نظره الخاصة . ولا تظنوا ان المشكلة التي اشيراليها هي مشكلة نظرية بحتة . انها مشكلة حية و عملية و ذات تأثير على هيكل الاسلام كنظام للحياة والسلوك . و ان مستقبلكم كوحدة ثقافية متميزة فى الهند يعتمد وحده على ايجاد حل مناسب لها . ولم يسبق فى التاريخ ابدا ان شهد الاسلام فترة اختبار مثل هذه الفترة التي يواجهها هذا اليوم . ان المجال مفتوح للناس لتعديل و اعادة تقييم او رفض المبادئ الاساسية لتركيبهم الاجتماعى، و لكن من المهم جدا ان يدركوا ما ذا يفعلون قبل ان يتعهدوا للقيام بهذه التجربة . و ليس لأحد ان يعتقد انى انوى ان اتشاجر مع اولئك الذين يفكرون بصورة مختلفة عن الطريقة التي اعالج بها هذه المشكلة الهامة . انكم جمعية اسلامية وانا حريص على التمسك بروح افكار الاسلام . ان رغبتى الوحيدة هي ان اخبركم بصراحة عما أؤمن به باخلاص عن حقيقة الموقف الحالي . و فى هذه الطريقة فقط يسعنى ان انير - على قدر ضوئى - مجالات عملكم السياسى .

فما هي المشكلة اذن و ما هي تضميناتها؟ هل الدين هو من الشؤون الخاصة؟ هل يود المرء ان ينظر الى الاسلام كممثل معنوية و سياسية يلتقى نفس المصير في عالم الاسلام الذى واجهته المسيحية فى أوروبا؟ هل من الممكن الاحتفاظ بالاسلام كممثل اخلاقي و رفضه كنظام حكم فى مصلحة السياسات القومية التى لا تسمح للافكار الدينية ان تلعب أى دور؟ ان هذا السؤال ذو اهمية خاصة فى الهند حيث يكون المسلمون فيها اقلية . ان الاقتراح أن الدين هو عبارة عن تجربة فردية خاصة، ليس من المدهش اذا نطق به شخص أوروبي . ففى أوروبا تعتبر المسيحية كنظام رهبانى ينكر عالم المادة ويركز نظره كليا على عالم الروح، معتمدا على عملية التفكير المنطقية للافكار التى يتضمنها هذا الاقتراح . على ان طبيعة الخبرة الدينية للانبيا - كما يذكرها القرآن - هى مختلفة بصورة كلية . انها ليست مجرد تجربة فى مفهوم حادثة بايولوجية بحثت داخل التجربة ولا تستدعي اى ردود فعل لبيئتها الاجتماعية . ان نتيجتها المباشرة هى سبأدى نظام الحكم مع مفاهيم شرعية موجودة ضمنا و ذات اهمية مدنية، لا يمكن باى حال من الاحوال التقليل من شأنها، بمجرد ان أصلها الوحي و هكذا فان المثل الدينية للاسلام متناسقة الأجزاء مع النظام الاجتماعي الذى اوجدته . وان رفض الواحد يؤدى بالتالى الى رفض الأخر . وعليه فان التوصل الى نظام حكم يتمشى و الخطوط القومية و يعنى ابدال سبأدى التضامن الاسلامية، هو امر لا يخطر ببال المسلم . ان هذه مسألة لها علاقة مباشرة بالمسلمين فى هذه اللحظة بالذات . و يقول رينان : "لا يمكن استعباد الانسان بجنسه او دينه ولا حتى بمجرى الانهار و سلاسل الجبال . ان الامة عبارة عن ضمير معنوى يشكله تجمع عظيم من الناس، سلماء العقل، اقوياء العاطفة، ان مثل هذا التكوين لهو امر ممكن جدا، بالرغم من

انه يتطلب عملية تغيير الرجال و تزويدهم بمقومات حديدة للعاطفة، وهي عملية طويلة و شاقة . وربما تحقق هذا في الهند اذا كانت تعليمات "كبير"، و ايمان "اكبر"، بالوحي قد استولت على خيال الجماهير في هذه البلاد . الا ان التجربة قد بينت ان مختلف المذاهب والاديان في الهند غير مستعدة لاذابة هوية افرادها في بوتقة واحدة تكون الكل الاكبر . فكل مجموعة حريصة جدا على وجودها بصورة كاملة . ان تكوين ضمير اخلاقي يكون جوهر الامة - في عرف "رينان"، - يتطلب ثمنا لم يستعد لدفعه شعب الهند و اذن فلا بد من البحث عن وحدة الامة الهندية، ليس من الناحية السلبيية، و انما في الانسجام المتبادل و تعاون الجميع . و ان القيادة السياسية المخلصة لا يسعها تجاهل الحقائق مهما كانت مرة . ان الطريق العملي الوحيد هو عدم الافتراض بوجود الاشياء غير الموجودة و لكن الاعتراف بالحقائق كما هي و استغلالها لفائدتنا القصوى . ان مصير الهند بالاضافة الى مصير آسيا، يعتمد على اكتشاف وحدة الهند في هذا الاتجاه . فالهند هي آسيا مصغرة . فقسم من شعبها يتعلق بثقافة الالم في الشرق والقسم الآخر تأثر بثقافات الالم في وسط و غرب آسيا . و اذا تم التوصل الى مبدأ فعال للتعاون في الهند، فان من شأن ذلك أن يوطد السلام والعلاقات الطيبة في هذه الارض القديمة التي عانت منذ امد طويل بسبب موقعها الاستراتيجي التاريخي، اكثر من اى سبب آخر يتعلق بعدم قدرة شعبها . ان ذلك من شأنه ايضا ان يحل المشكلة السياسية لآسيا بأسرها .

من المؤلم ملاحظة فشل محاولتنا لايجاد مثل هذا المبدأ من الانسجام الداخلي . و لكن لماذا فشلت هذه المحاولات ؟ لعل ذلك لارتباب كل واحد منا في نوايا الآخر و بما يخفى في صدره من السيطرة على الآخر و لعلنا اذا اخذنا

بنظر الاعتبار المصالح العليا للتعاون المشترك — لا يسعنا أن نفصل عن الاحتكارات التي وضعتها الظروف بأيدينا و نتخلى عن انانيتنا و حركتنا الاقليمية التي تعكس بالظاهر درجة كبيرة من البطولة، ولكنها تعبر عن نظرة طائفية ضيقة من الداخل . وربما اننا غير مستعدين على الاعتراف ان اكل مجموعة حق التطور استنادا الى تقاليدنا الثقافية الخاصة بها و لكنني متفائل سهما كانت اسباب فشلنا . و يبدو ان الاحداث تميل نوعا ما الى الانسجام الداخلي . و طائفا يتعلق الامر بي فاني ارى أن من حق المسلمين ان يطوروا أنفسهم على أساس تقاليدهم و تراثهم الخاص في و طنهم بالهند، و على اساس ايجاد تسوية دائمة للخلافات الطائفية، و بذلك سيكون المسلمون على استعداد لخوض معركة تحرير الهند . ان مبدأ حق كل مجموعة في الهند ان تطور نفسها على ضوء مبادئها الخاصة غير ينبعث من أى شعور طائفي ضيق . فتوجد هناك طوائف و طائفيون فالطائفة التي تضم الحقد للطوائف الأخرى هي طائفة دينية و وضيفة .

و اننى احترم جدا عادات و قوانين و المؤسسات الدينية و الاجتماعية للطوائف الأخرى . بل ان من واجبي — كما يملى القرآن الكريم ذلك علي — ان ادا فع عن محل عبادتهم اذا دعا الامر الى ذلك، و مع ذلك فاني احب الطائفة التي هي مصدر حياتي و سلوكي ، و التي كونتني كما انا من خلال سنجي دينها و أدبها و فكرها و ثقافتها ، و عليه فان اعادة مجدها و تاريخها هو عامل فعال يعيش في ضميري . و حتى ان واضع تقرير نهرو اعترفوا بقيمة هذا الموضوع الكبير المتعلق بالطائفية . فقد قالوا في اثناء مناقشة موضوع فصل، ان الرأى القائل ان الحاجة الوطنية تقتضى عدم وجود اقاليم منفصلة هو كالرأى القائل بان الحاجة العالمية الكبرى تقتضى عدم وجود أسم منفصلة . و لكن لكل من هذين الرأيين

نصيب من الصحة . غير ان كبار المفكرين الدوليين يعترفون بان ايجاد الدولة العالمية امر في غاية الصعوبة ، وكذلك فانه بدون الاستقلال الذاتي الثقافي التام لجميع الاديان والطوائف، والانسجام الثقافي بينهما فانه يكون من الصعب ايجاد امة منسجمة .

الهند المسلمة ضمن شبه القارة الهندية

ان الطائفية بصورتها العليا اذن امر لا مفر منه لتكوين الكل المنسجم في بلد مثل الهند . ان وحدات المجتمع الهندي هي ليست اقليمية كما هو الحال في الدول الأوربية . ان الهند هي موطن مجموعات انسانية تنتمي الى اعراق مختلفة، و تتكلم لغات متباينة، و تمارس اديان متنوعة . ان سلوك هذه المجموعات غير محدود على الاطلاق بواسطة ضمير عرقي مشترك . و حتى الهنادكة لا يكونون مجموعة متجانسة . لذا فان مبدأ الديمقراطية الاوربية لا يمكن ان تطبق على الهند و ان هناك سبب لمطالبة المسلمين بتأسيس الهند المسلمة ضمن الهند . ان قرار مؤتمر جميع الأحزاب الاسلامية المنعقد بدلهي قد تأثر كليا بهذه الفكرة النبيلة بانشاء الكل المنسجم، و التي بدلا من ان تخنق الافراد من حرياتهم الفردية المتميزة، فانها توفر لهم الفرص او تستغل الامكانيات الكامنة المتوفرة فيهم . و ليس لدى ادنى شك في ان يصادق هذا المؤتمر على مطالب المسلمين المجسدة في ذلك القرار . و اني شخصيا اتجاوز نطاق هذه المطالب ، بودى ان ارى البنجاب و اقليم الحدود الشمالية الغربية والسند و بلوشستان مدغمة في دولة واحدة، و يبدو لي ان مصير المسلمين الاخير هو إما اقرار الحكم الوطني ضمن الاسبراطورية البريطانية مستقلا عنها بتكوين دولة موحدة للمسلمين في شمال غرب

الهند . و قد قدم هذا الاقتراح الى لجنة نهر و . و قد رفض هذا الاقتراح على اعتبار انه في حالة تطبيقه ستنمخض عن ذلك دولة غير منظمة . ان هذا صحيح طالما يتعلق الامر بالرقعة، اما من ناحية السكان فان الدولة المقترحة ستكون اقل بكثير من الاقاليم الهندية الحالية . و ان استثناء مقاطعة اسبلا و بعض المقاطعات الأخرى، التي لا يكون المسلمون فيها أغلبية، سيجعل هذه الدولة اقل رقعة و اكثر سكانا من المسلمين . و بذلك ستمكن هذه الدولة المدغمة من حماية الاقليات غير المسلمة في اراضيها بصورة فعالة . ان هذه الفكرة يجب الاتزاع الهندوكيين و البريطانيين . ان الهند اكبر بلد اسلامي في العالم .

ان حياة الاسلام كقوة ثقافية في هذه البلاد يعتمد اعتمادا كبيرا على تمركزه في رقعة جغرافية معينة . و على الرغم من سوء معاملة البريطانيين للمسلمين الذين يحتلون رقعة جغرافية مركزية في الهند فان انخراطهم في سلك الجيش و خدمات الشرطة امر قد جعل بصورة غير مباشرة حكم بريطانية لهذه البلاد ممكنا و ذلك ما سيؤدي بالتالى الى حل مشكلة الهند و مشكلة آسيا ايضا . ان هذا التمرکز سيؤدي الى تعميق شعورهم بالمسؤولية و اذكاء شعورهم الوطني، و هكذا فانه في حالة حصول مسلمي الهند الشمالية الغربية على الفرص الكاملة الكفيلة لتطورهم ضمن اطار الكيان السياسي للهند، فانهم سيشبتون انفسهم خير مدافعين عن الهند ضد اى اعتداء اجنبي، فكريا كان او عسكريا، و يزود البنجاب، الذى يكون المسلمون ٥٦ ٪ من نفوسه، حوالى ٥٤ ٪ من القوات المحاربة في الجيش الهندي، و اذا استثنينا تسعة آلاف جندي من ولاية نيپال المستقلة فان نسبة البنجابيين تصل حوالى ٦٢ ٪ من مجموع افراد الجيش الهندي .

ان هذه النسبة لا تشمل حوالى ستة آلاف جندي محارب من اقليمي الحدود الشمالية الغربية و بلوشستان . و من ذلك بوسع المرء ان يحسب اسكانيات مسلمى شمال غرب الهند فيما يتعلق بالدفاع عن الهند ضد العدوان الاجنبي . و يعتقد السيد الفاضل "سرينيفاسا شاسترى"، ان مطالب المسلمين لانشاء دولة اسلامية مستقلة ذاتيا، على طول الحدود الشمالية الغربية، يهدف الى تحقيق رغبة : "الحصول على وسيلة لممارسته ضغط في حالة الطوارئ على حكومة الهند"، و بوسعى القول له بكل صراحة ان مطالب المسلمين لا تهدف في الواقع الى هذا النوع من الاتجاه الذى اوحاه لنا، بل هي نابعة من رغبة صادقة للتطور الحر الذى هو امر يكاد يكون مستحيلا عمليا تحت حكومة موحدة يديرها سياسون هندوكيون قوميو النزعة بهدف تحقيق هيمنة طائفية دائمة على الهند كلها .

و على الهندوكيين الا يخشوا ان معنى قيام الدول الاسلامية المستقلة هو ادخال نوع من الحكم الدينى فيها . لقد اشرت آنفا الى معنى الدين العالمى كما يراه الاسلام، والحقيقة هي ان الاسلام ليس كنيسة، بل هو دولة تعاقدية عرفت قبل أن يفكر روسو بمثل ذلك بزمن طويل . انها مستمدة من مثل اخلاقية تعتبر ان الانسان مخلوق غير مرتبط بالارض او منتم الى جزء معين منها، و انما هو مخلوق روحى معرف فى اطار ميكانيكيه اجتماعية و يتمتع بحقوق و واجبات فى تلك الميكانيكية . و يمكن الحكم على هوية الدولة الاسلامية سما قالته جريدة (تائمز أوف انديا) فى افتتاحيتها منذ مدة طويلة حول لجنة التحقيق فى الشؤون المصرفية فى الهند : "فى العصور القديمة قامت الدولة الهندية القديمة بوضع قوانين لتنظيم نسب الربا، اما فى عهد الحكم الاسلامى و مع ان الاسلام يحرم الربا نهائيا، فان الولايات الهندية الاسلامية لم تفرض أية قيود على الربا . و لذلك

ادعو الى تكوين دولة اسلامية مدغمة لما فيه المصالح العليا للهند والاسلام .
 إن تكوين مثل هذه الدولة يعنى للهند الاسن والسلام الناتجين من توازن القوى
 الداخلية و تعطى فرصة للمسلمين للتخلص من طابع غير اسلامى الذى فرض عليهم،
 ولا حياء قوانين الاسلام و ثقافته و تراثه، و تقريبها من روحه الاساسي و متطلبات
 الوقت الحاضر .

الولايات الاتحادية

و هكذا فان من الواضح فى ضوء التباين اللاحدود فى الهند من ناحية
 المناخات والاعراق واللغات والاجناس و النظم الاجتماعية، ان الطريق الوحيد
 الممكن لاقرار هيكل هندي دستوري هو ايجاد ولايات مستقلة مبنية على أسس
 وحدة اللغة والعرق و التاريخ والدين و تشابه المصالح الاقتصادية . ان مفهوم
 الاتحاد الذى جاء فى تقرير سيمون يتطلب الغاء الجمعية التشريعية المركزية
 كجمعية شعبية و جعلها جمعية لممثلي الولايات الاتحادية . كما يتطلب اعادة
 توزيع الاراضى على الخطوط التى ذكرتها آنفا . و ان التقرير يوصى بكليهما فعلا .
 اننى أؤيد ذلك من صميم قلبي و فوق ذلك فانى اقترح ان تكون اعادة التوزيع هذه
 مرتبطة بالغاء القوائم الانتخابية المشتركة والمنفصلة تلقائيا من الجدل الدستوري
 فى الهند . ان طبيعة التركيب الحالي للاقاليم هى التى تسمح لمثل هذا الجدل .
 و يعتقد المواطنون الهندوكيون ان القوائم الانتخابية المنفصلة تتناقض و روح
 الوطنية الحقيقية ان مفهوم الأمة يعنى عندهم نوعا من الاندماج الشامل الذى
 يخلو من اى طائفة معينة تتمتع بالحفاظ على شخصيتها المتميزة الخاصة بها .
 و لكن فى الحقيقة ان مثل ذلك لا يحدث بالواقع، و ليس من الاخرى بذلك ان
 يحدث . ان الهند تحوى على مجموعة متباينة من الأديان و العناصر . و اذا

اخذنا بنظر الاعتبار سوء الاحوال الاقتصادية العامة للمسلمين وما يتكبدونه من دين ضخم لا سيما في البنجاب و عدم كفاية الاغليات التي يتمتعون بها في بعض الأقاليم الهندية بصورته الحاضرة لادركنا معنى حرص المسلمين على الاحتفاظ بالقوائم الانتخابية المنفصلة . ففي مثل هذه البلد و ممثل هذه الظروف لا يمكن للمرشحين للانتخابات على الأسس الإقليمية ان يمثلوا مصالح الناس بصورة صحيحة ، وهذا يؤدي بدوره الى ايجاد نوع من الاوليغاركية (تستغل فيها الاقلية) . ان سلمى الهند لا يما نعون تشكيل قوائم انتخابية اقليمية خالصة اذا ما اعيد تحديد الاقاليم بصورة تضمن وجود طوائف متجانسة نسبيا تتمتع بوحدة لغوية و عرقية و ثقافية و دينية .

تقرير سيمون

اما فيما يتعلق الامر بصلاحيات الدولة الاتحادية المركزية، فانه يوجد هناك اختلاف لطيف بين الدافع في الدساتير التي اقترحتها كهنه الهند و كهنه انجلترا . ان كهنه الهند يتركون السلطة المركزية الحالية بدون تغيير . و كل ما يطالبونه هو ان تكون هذه السلطة مسؤولة كليا امام الجمعية التشريعية المركزية و التي يحتفظون بسلامتها و حيث تتقوى اغليبتهم بصورة اكبر . اما كهنه الانجليز — من ناحية اخرى — و ادراكا من ان الديمقراطية في المركز ستعمل بصورة مخالفة لمصالحهم، و من شأنها ان تمتص السلطة الموجودة بايديهم في حالة اتخاذ خطوات نحو تأسيس حكومة مسؤولة . فقد حولوا تجربة الديمقراطية من المركز الى الأقاليم . ولا شك انهم قد ادخلوا مبدأ الاتحاد و قاموا على ما يبدو ببداية في هذا المضمار من خلال تقويم مقترحات معينة و لكن مع ذلك فان تقييمهم لهذا المبدأ قد ارتبط باعتبارات مختلفة كليا عن تلك التي تقرر قيمة هذه الاعتبارات من وجهة نظر

مسلمي الهند . ان المسلمين يطالبون بالاتحاد لأن ذلك هو الحل الذي لا مفر منه لمشكلة الهند الصعبة وهي المشكلة الطائفية . ان وجهة نظر اعضاء المجلس الملكي عن فكرة الاتحاد و بالرغم من انها سليمة سبديا، فلا يبدو انها تستهدف التوصل إلى تشكيل حكومة مسؤولة للولايات الهندية المتحدة . والواقع ان وجهة النظر هذه لا تتعدى ادخال الوسائل التي من شأنها التهرب من الموقف الذي برز نتيجة لادخال الديمقراطية في الهند و تترك المشكلة الطائفية كما هي عليه من قبل .

و عليه فمن الواضح ان تقرير سيمون قد نظر الى مبدأ الاتحاد بصورة سلبية من ناحية الاهمية الحقيقية لهذا المبدأ طالما تعلق الامر بالاتحاد الحقيقي . و قد ادرك تقرير نهرو ان الاغلبية الهندوكية في الجمعية المركزية لا بدو ان تصل الى شكل موحد، لان مثل هذه المؤسسة ستمكن الهندوكيين من السيطرة على الهند بأسرها . اما تقرير سيمون فانه يبقى على السيطرة البريطانية الحالية خلف قشرة رقيقة لفكرة الاتحاد غير الحقيقي، و ذلك لأن البريطانيين لا يودون طبعا المشاركة بالسلطة التي احتكروها لانفسهم منذ امد بعيد من ناحية، كما ان عدم وجود تفاهم طائفي في الهند سيمكنهم من الاستمرار بهذه السلطة . و في وجهة نظري، فان فكرة ايجاد حكومة موحده هو امر لا يمكن تصوره في الهند المستقلة . اما ما يسمى "بالسلطات المتبقية"، فلا بد ان تترك كليا بيد الولايات التي تتمتع بالحكم الذاتي، و ان تمارس الدولة الاتحادية المركزية السلطات المحولة بالقيام بها، بموافقة الولايات الهندية المتحدة ولن انصح مسلمي الهند اطلاقا بالموافقة على نظام ينقض مبدأ الاتحاد الحقيقي، او لايعترف بهم كوجود سياسي متميز سواء أكان هذا النظام بريطانيا أم هنديا .

سكائد الهندوكيين

إن أهمية ادخال تغييرات اساسية فى الحكومة المركزية كان امرا قد شغل العديدين قبل ان يكتشف البريطانيون اهم الوسائل الفعالة لادخال مثل هذه التغييرات . و هذا السبب الذى يكمن وراء اعلان ضرورة مشاركة الامراء الهنديين فى مؤتمر المائدة مستديرة بموعده لاحق . و دهش الشعب الهندى — لا سيما الاقليات منه — عندما رأى ان الامراء الهنديين قد اعربوا عن استعدادهم فجاءة للاشتراك بمؤتمر المائدة المستديرة، والانضمام الى اتحاد عموم الهند، و نتيجة لقرارهم هذا وافقت الوفود الهندوكية على البرنامج الاتحادي دون ان تتخلى هذه الوفود عن فكرتها لايجاد تشكيل حكومة موحدة . و حتى السيد ساشترى الذى انتقد السير جون سيمون بشدة قبل عدة ايام فقط لتقديم توصيته للبرنامج الاتحادي للهند، عدل عن رأيه مفاجئة، و اعترف بذلك فى المداولات التى اجراها فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، و هكذا فان ذلك اتاح الفرصة لرئيس وزراء انجلترا لظهار اربع تعليقات فى الكلمة التى القاها فى الجلسة الختامية للمؤتمر . ان كل ذلك له معناه للبريطانيين الذين حاولوا اشراك الامراء الهنديين فى المؤتمر و للهندوكيين الذى قبلوا فكرة اتحاد عموم الهند بلا ادنى تردد . والحقيقة ان اشراك الامراء الهنديين — القليل منهم من المسلمين — فى البرنامج الاتحادي يخدم قضية ذات حدين . فمن ناحية تخدم هذه المشاركة قضية هامة جدا، وهى تأييد السيطرة البريطانية على الهند وابقائها على وضعها الراهن، و من ناحية اخرى فانها تمنح اغلبية ساحقة للهندوكيين فى الجمعية الاتحادية لعموم الهند . و يبدو لى ان البريطانيين قد استغلوا كليا الخلافات بين المسلمين و الهندوكيين المتعلقة بالشكل النهائى للحكومة المركزية بواسطة الامراء الذين وجدوا فى البرنامج خير ضمان

لاستمرار حكمهم الاستبدادى . و اذا قبل المسلمون بمثل هذا البرنامج فان ذلك سيعجل نهايتهم كوجود سياسي متميز فى الهند . و عليه فان سياسة الهند الاتحادية فى شكلها المذكور آنفا انما تهدف عمليا الى سيطرة الامراء الهندوكيين الذين يكونون اكبر مجموعة فى الجمعية الاتحادية المركزية . ان هؤلاء سيدعمون دوما التاج البريطانى فى الامور التى تتعلق به، اما يتعلق بالادارة المحلية للبلاد فان البريطانيين سيساعدون على سيطرة الهندوكيين عليها . بعبارة اخرى فان البرنامج يبدو انه يهدف الى ايجاد نوع من التفاهم بين الهند الهندوكية و بريطانيا الاستعمارية . فالهندوكيون يطلبون تايد سيطرتهم فى الهند مقابل منح البريطانيين اياهم الهيمنة على الاقليات الاخرى وابقائها فى اضطهاد سرمدى . و عليه ففى حالة عدم تحويل الأقاليم الهندية البريطانية الى ولايات مستقلة، فان مشاركة الأسماء الهنديين فى برنامج الولايات الهندية المتحدة سيفسر على انه خطوة بارعة من السياسيين البريطانيين لارضاء جميع الاطراف المعنية دون التأثير على علاقة بريطانيا بأى منها . و عليه فان الخطة فى مفهومها النهائى تعنى: المسلمون: الولايات الهندية المتحدة : و الهندوكيون : اغلبية بالمركز - و البريطانيون، سواء الحزب التورى أو الحزب العمالى - السلطة الحقيقية .

ان عدد الولايات الهندوكية فى الهند هى اكثر بكثير من الولايات الاسلامية، ولا بد من الانتظار، لنرى كيف يمكن تنفيذ مطالب المسلمين بنسبة ٣٣ ٪ من المقاعد فى الجمعية الاتحادية المركزية بالوقت الذى فيه تمثل الولايات الهندية البريطانية والولايات الهندية فى الجمعيات الاقليمية . و اننى لعلى امل ان يدرك المسلمون ابعاد برنامج الاتحاد الذى تمت مناقشته فى مؤتمر المائدة المستديرة . فلم يناقش المؤتمر موضوع تمثيل المسلمين فى اتحاد الولايات

الهندية لعموم الهند المقترح . و يقول سلحوض و كالة رويتر : " ان التقرير المؤقت يشير الى تأسيس جمعيتين في المؤسسات التشريعية المركزية، وكل منهما يحوى على ممثلين من الهند البريطانية والولايات الهندية اما نسبة هذا التمثيل فانه سيناقش في جلسات لاحقة ضمن المواد التي لم تحول الى اللجنة الفرعية، . و اننى اعتقد ان موضوع نسبة التمثيل هو هام جدا و كان لابد من مناقشته ضمن المداولات التي اجريت عن هيكل الجمعية الوطنية .

و اعتقد ان افضل طريق كان البداية مع الاتحاد البريطاني الهندي فقط . ان البرنامج الاتحادي الذي يضم الاتحاد المتناقض بين الديمقراطية والاستبدادية لا يمكن الا ان يبقى على الهند البريطانية في نفس الدائرة المغلقة للحكومة المركزية . ان مثل هذه الحكومة الموحدة ستخدم البريطانيين بصورة كبيرة كما ستخدم مصالح الطوائف التي تشكل الاغلبية في الهند البريطانية والامراء الهنديين، ان هذه الحكومة لا يمكن ان تخدم مصالح المسلمين سالم يحصلوا على حقوق الاغلبية في خمس محافظات من مجموع احدى عشرة محافظة مع كافة السلطات المتبقية و ثلث المقاعد البرلمانية من مجموع هذه المقاعد في الجمعية الاتحادية . اما فيما يتعلق بموضوع الحصول على السيادة الذاتية لمحافظات الهند البريطانية فان موقف صاحب السمو حاكم بوفال والسيد اكبر حيدري و السيد جناح هو موقف لا يمكن المساس به . و في ضوء مشاركة الامراء في الاتحاد الهندي، لا بد من تحقيق مطالبنا في تمثيلنا في جمعية الهند البريطانية . ان الموضوع ليس حصة المسلمين في جمعية الهند البريطانية فحسب بل هو تمثيل مسلمي الهند في الجمعية الاتحادية لعموم الهند . ان مطالبنا ب ٣٣ ٪ من المقاعد لا بد ان تحقق ايضا في الجمعية الاتحادية لعموم الهند بالاضافة الى تمثيل الولايات الاسلامية الداخلة في الاتحاد .
(للمقال بقية)